حضر الحفل العسكري للكلية البحرية في الحديدة.. رئيس الجمهورية:

تجسيد الوحدة الوطنية هو أساس البناء في القوات المسلحة والأمن

اليمن تعد دولة بحرية ولا بد من تطوير القوات البحرية لحماية الشواطئ

سنعمل على تطوير القوات البحرية وخفر السواحل ورفدها بالمعدات الحديثة

■ **الحديدة / سبأ:**

حضر الأخ الرئيس عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة امس الحفل الكبير الذي أقامته الكلية البحرية في الصالة الكبرى ترحيبا بزيارته لمحافظة الحديدة.

وفي كلمته في الحفل تحدث الأخ رئيس إلى أبنائه من طلبة الكلية، معربا عن سعادته الغامرة بهذا اللقاء الحميم الذي يعبر عن مدى الترابط بين صفوف الطلاب ويجسد معاني الوحدة الوطنية.

وأكد الأخ الرئيس عبد ربه منصور هادي أن تجسيد الوحدة الوطنية هو أساس البناء والتطور النوعي في القوات المسلحة والأمن على أساس أن أهداف بناء القوات المسلحة والأمن أينما كانت ترتكز على المصلحة الوطنية العليا دون الانتماء للأشخاص أو الجهات أو القبيلة.

واستعرض الأخ رئيس الجمهورية في كلمته التطورات والمستجدات على الصعيد الوطني وسير التسوية السياسية التاريخية المرتكزة على المبادرة الخليجية واليتها التنفيذية المزمنة وقراري مجلس الأمن رقم 2014 و 2051.

منوها بالدور الوطني الذي اضطلع به طلبة الكليات العسكرية والأمنية والمدارس والمعاهد العسكرية في أوج الأزمة في حماية وحراسة المباني والمنشآت الحكومية والممتلكات العامة والخاصة باعتبارهم اكثر بعدا من الانتماءات الحزبية والجهوية وهم على هذا الاعتبار المحايد بعيدون عن التأثيرات والتجاذبات من هنا وهناك.

وأشار الأخ الرئيس عبد ربه منصور هادي إلى أن اليمن تعد دولة بحرية بحكم مساحة سواحلها الواسعة على البحر الأحمر والبحر العربي والمحيط الهندي.

وقال " لذلك لا بد من تطوير القوات البحرية كما ونوعا من اجل حماية الشواطئ " مضيفا " يجب أن يكون لدينا نظرة استراتيجية وواقعية بعيدا عن النظرة القاصرة أو المبنية على مفاهيم مغلوطة ويجب أن يكون معروفا لدى القاصي والداني أننا وصلنا خلال الأزمة إلى مفترق طرق واليوم لا بد من أن نبني على أسس واقعية وعلمية من اجل الحفاظ على وحدة وامن واستقرار اليمن.

وتطرق الأخ الرئيس إلى بعض الصعوبات والتعقيدات الناتجة عن الفقر والبطالة والتدني الاقتصادي الذي خلف لنا ما يقارب 6 ملايين من الشباب الذين يحتاجون إلى اللحاق بفرص العمل في شتى نواحي الحياة.

وقال " هناك 600 ألف من الشباب الخريجين من الجامعات والمعاهد المختلفة منذ سنوات وهم بدون عمل ولذلك يذهب البعض إلى المتاهات والانزلاق نحو أعمال غير مشروعه خارجة عن النظام والقانون ويتم استقطاب البعض إلى ما يسمى أنصار الشريعة وتنظيم القاعدة " .

وجدد الأخ رئيس الجمهورية التأكيد على أهمية تطوير القوات البحرية وقال " من اليوم سوف نعمل على تطوير القوات البحرية وقوات خفر السواحل ورفدها بالمعدات الحديثة وهناك دول مانحة ستدعمنا في هذا الاتجاه بما يجعل القوات البحرية وقوات خفر السواحل قادرة على تنفيذ مهامها في حراسة شواطئ اليمن ومياهها الإقليمية بقوة واقتدار" .

فيما عبر مدير الكلية البحرية العميد الركن احمد العبسي في كلمته عن السعادة الغامرة والفرحة الكبرى لزيارة الأخ رئيس الجمهورية القائد الأعلى للكلية.

وأشار إلى سير الأداء في برامج التعليم والتدريب والمناهج الدراسية، مؤكدا أن منتسبي الكلية منخرطون في التحصيل العلمي بصورة منسجمة تعكس تجسيد الوحدة الوطنية في صفوف طلاب الكلية البحرية.

وتطرق إلى ما تعانيه الكلية من نواقص في البنية التحتية وبعض المتطلبات الأخرى.

رافق الاخ الرئيس في هذه الزيارات والفعاليات بالمحافظة، وزير الدولة عضو مجلس الوزراء شايف عزي صغير ومحافظ الحديدة أكرم عطية وعضو مجلس النواب حسن سويد، ونائب وزير الداخلية اللواء الركن علي ناصر لخشع وأمين عام المجلس المحلي بالمحافظة حسن هيج، ونائب رئيس الأركان اللواء الركن محمد راجح لبوزة وقائد القوات البحرية اللواء الركن محمد عبد ربه وقائد خفر السواحل والدفاع الساحلي العميد الركن أبوبكر حسين.

في ختام المؤتمر العام السادس للمرأة بصنعاء

المشاركون يوصون بتضمين الدستور الجديد نصوصاً تعزز دور المرأة في كل المجالات

■ **صنعاء / سبأ:**

اختتمت امس بصنعاء أعمال المؤتمر العام السادس للمرأة الذي نظمته اللجنة الوطنية للمرأة بالتعاون مع جمعية رعاية الأسرة اليمنية تحت شعار «يداً بيد نمضي معاً لبناء اليمن الجديد».

وناقش المؤتمر على مدى يومين بمشاركة 400 مشارك ومشاركة من الكوادر النسائية باللجنة وفروعها بالمحافظات والأكاديميين والمتخصصين بالشأن النسوي في الجامعات ومنظمات المجتمع المدني والناشطين والحقوقيين، عدداً من المحاور الرئيسية حول المرأة وقضاياها ومشاركتها في الحياة العامة .

وتناول المؤتمر أربعة محاور رئيسية الأول تمثل في أسس بناء الدولة واعتبارات النوع الاجتماعي، والثاني حول الإطار المؤسسي لمشاركة المرأة ، فيما استعرض المحور الثالث قضايا التمكين والتنمية والمشاركة المجتمعية والرابع حول حقوق المرأة وحرياتها بين النظرية والتطبيق.

وقدمت خلال المؤتمر عدد من أوراق العمل ، حول دور المرأة في عملية التغيير الشامل إطار فكري وفلسفي ، والإطار الدستوري لتعزيز مشاركة المرأة في بناء الدولة وتعزيز مشاركتها باتجاه نظام انتخابي فاعل .

كما تضمنت أوراق العمل المقدمة في المؤتمر الحكم الرشيد ومشاركة المرأة في جهود مكافحة الفساد ودورها في الأجهزة الأمنية وتقييمها إلى جانب موضوع اللجنة الوطنية للمرأة بين الانجاز والاستقلالية .

وتناولت كذلك متطلبات التمكين الاقتصادي للمرأة نحو قطاع خاص مستجيب لاعتبارات النوع الاجتماعي وكذا المرأة والعدالة الانتقالية «تحليل انتهاكات حقوق المرأة وآليات معالجتها من منظور العدالة الانتقالية» والتعليم ومؤشرات التنمية الاجتماعية والرعاية الصحية وقضايا النازحات بين الرعاية والتهميش «تطبيق على صعدة وأبين» .

وفي ختام المؤتمر أوصى المشاركون في مجال «أسس بناء الدولة واعتبارات النوع الاجتماعي» بتضمين الدستور الجديد نصوصاً دستورية وقانونية تعزز من دور المرأة في بناء الدولة في كل مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وكذا تعديل المفردات المستخدمة في الإطار الدستوري القادم بحيث تراعي اعتبارات النوع الاجتماعي.

وأكد المشاركون على الأحزاب السياسية والنساء المشاركات في مؤتمر الحوار الوطني الشامل وتحديدا أعضاء اللجنة المكلفة بوضع الدستور ، المبادرة للخوض في حوارات جادة للوصول إلى توافقات عملية ، لتسوية الأرضية السياسية والقانونية لمشاركة المرأة في صنع القرار وضمان تمثيلهن بنسبة لا تقل عن 30 بالمائة في الهيئات المنتخبة وغير المنتخبة.

وفي مجال الإطار المؤسسي لمشاركة المرأة أوصى المشاركون بتعزيز دور اللجنة الوطنية للمرأة وجهودها على أعلى المستويات كآلية حكومية معنية بقضايا المرأة ورفع مستوى تمثيل هذه الآلية إلى مستوى وزارة أسوة بكثير من الدول الشقيقة والصديقة ، وإدراج إدارات المرأة في الوزارات ضمن هياكل هذه الوزارات ، وتوفير الدعم المالي والفني لها .

وأكدوا ضرورة إنشاء قواعد بيانات في كل الجهات والمؤسسات الحكومية على المستويين المركزي والمحلي مصنفة بحسب النوع الاجتماعي وتحديثها أولا بأول ،لتساعد في تطوير سياسات تنمية المرأة .

ودعت توصيات المؤتمر إلى تحسين وضع المرأة العاملة في المجال الأمني من خلال تمكينها وبناء قدراتها ومهاراتها وتحديدا في الجانب القانوني حتى تستطيع التواصل الفاعل مع المرأة السجينة وتقديم العون القانوني لها ، وكذا إنشاء دوائر خاصة بالمرأة والطفل في كافة مراكز و أقسام الشرطة بالمحافظات والمديريات .

وفي مجال قضايا التمكين والتنمية والمشاركة المجتمعية أكد المشاركون أهمية تطوير النظام المصرفي وتوفير قروض ميسرة للنساء لتمكينهن من إنشاء مشاريع خاصة بهن وتوسيع الفرص والتسهيلات الائتمانية وزيادة مبالغ القروض في إطار خطة وطنية لتشجيع المبادرات النسوية وتأسيس مصارف خاصة بالنساء .

وشددت التوصيات على ضرورة تبني سياسة تمنح النساء حصصاً معينة في التعيينات الجديدة ، وإعداد خطة وطنية مبنية على قاعدة الاحتياجات الفعلية أو التخصص المهني والعلمي من خلال المنافسة الموضوعية، وتوفير بيئة عمل مناسبة لعمل النساء بالقطاع الخاص وتوسيع برامج التدريب والتمكين للنساء في شتى الاختصاصات والمجالات المدرة للدخل.

وطالبت توصيات المؤتمر بمنح النساء في الريف أراضي زراعية ودعم صيغ التعاقد مع النساء على الأراضي الزراعية ومنحنهن قروضاً زراعية لتأسيس مشاريع زراعية وصناعات غذائية .

ودعت إلى إعداد قاعدة بيانات متكاملة تتضمن معلومات عن النساء العاطلات عن العمل ومؤهلاتهن ،خبراتهن، مهاراتهن ، وتقديمها إلى هيئة الاستثمار لتتمكن من عرضها على المستثمرين لتشغيل عدد منهن عند الحاجة.

وشددت التوصيات على سرعة استكمال البنية التشريعية اللازمة لضمان نفاذ «إلزامية التعليم ومجانيته» وتكريس مبدأ تكافؤ الفرص في الحضر والريف، واعتماد خطة استراتيجية لفتح مرحلة «رياض الأطفال» وجعلها إلزامية ومجانية وزيادة أعداد مدرسات الريف بحد ادنى لا يقل عن 30بالمائة لضمان تضييق الفجوات بين الجنسين.

وحثت التوصيات على سرعة إصدار التشريعات اللازمة لضمان وصول جميع النساء إلى أمومة آمنة والمتمثلة في «تحديد سن آمنة للزواج- تجريم ختان الإناث -الفحص قبل الزواج وزيادة نسبة الإنفاق الحكومي على القطاع الصحي، وبما يسمح بالتوسع في فتح مراكز صحية و مستوصفات وتوفير نفقات التشغيل، وزيادة تجهيز وتأثيث وفتح مراكز الطوارئ التوليدية.

ولفت المشاركون إلى أهمية تبني قضايا المياه كأولوية في مؤتمر الحوار الوطني وفي أجندة الحكومة ووضع تدابير عاجلة لتنمية الموارد المائية وحمايتها من الاستنزاف والتلوث وكذا وضع آليات لزيادة مشاركة المرأة كصانعة للقرار ومستشارة فنية من خلال تنفيذ سياسات إدارة الموارد الطبيعية وحماية البيئة، وتعزيز قدراتها لضمان مساهمتها في صون البيئة وترشيد الإدارة السليمة للموارد الطبيعية.

وبخصوص الحقوق والحريات أوصى المؤتمر بإقرار نظام تطبيق العدالة الانتقالية بمفهومها الذي أرسته منظمة الأمم المتحدة في مؤتمر الحوار الوطني وإقرار قانون للعدالة الانتقالية يراعي حقوق الضحايا في المقام الأول بحيث يركز على المصالحة الوطنية المجتمعية التي تجعل حقوق الضحايا محور اهتمامها وتقدمها على المصالحة السياسية.

وكانت جلسات أعمال المؤتمر قد استعرضت في جلسة أمس عدداً من أوراق العمل ، حيث قدمت في الجلسة الأولى التي أدارتها الدكتورة نورية حُمد ست أوراق عمل تضمنت الأولى التي قدمتها الدكتورة ابتهاج الخيبة متطلبات التمكين الاقتصادي للمرأة نحو قطاع خاص يستجيب لاحتياجات النوع الاجتماعي، فيما تناولت الورقة الثانية التي قدمها أحمد عبده سيف التعليم ومؤشرات التنمية الاجتماعية والرعاية الصحية .

واستعرضت ورقة العمل الثالثة التي قدمتها حسيبة شنيف دور المرأة في التنمية المستدامة، في حين قدم الدكتور حميد اللهبي «تحليل عن انتهاكات حقوق المرأة وآليات معالجتها من منظور العدالة الانتقالية» ضمن ورقة عمله حول قضية المرأة والعدالة الانتقالية «، وعرضت الدكتورة سارة عراسي ورقة عملها الرابعة حول قضايا النازحات بين الرعاية والتهميش.

بينما عرض الدكتور محمد نعمان في ورقة عمله السادسة الحقوق والحريات في اليمن» نقاط القوة ومكامن الضعف من منظور النوع الاجتماعي»، لتستكمل الجلسة الثانية بورقة عمل للدكتور عبدالجليل كامل حول تعزيز دور المرأة في قيادة الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني وكذا تقسيم المشاركين إلى ثلاث مجموعات لعرض مخرجات محاور المؤتمر .

الإفتاء وفقا للتجارب الشخصية

› د.يوسف الحاضري

«لا يجوز للرجل أن يقبل ابنته البالغة « ، » لا يجوز إختلاء الأب بابنته البالغة كي يؤمن الفتنة « ، » لا يجوز أن يخلع الرجل ثيابه كاملة أمام زوجته لأن هذا يبطل عقد الزواج وغير هذه من فتاوى خرجت للسطح في الوسط الإسلامي خلال الفترة الأخيرة على أيدي رجال أطلقوا على أنفسهم «علماء دين وفقه وشرع» في سابقة خطيرة جدا لم نعهدها إطلاقا ولم نسمع عن مثيلاتها خلال القرون الأولى من العصر الإسلامي وحتى ما قبل هذه الفتاوى .

أصبح المفتي في عصرنا الحالي ومن خلال تجاربه الشخصية سواء كانت سليمة أو شاذة يتجرأ على الله ليخرج للناس بتشريعات جديدة، فهذا يجد في تقبيله لأبنته نوع من إثارة الغريزة الحيوانية في نفسيته فيتجرأ أن يصدر فتوى للبقية ألا تقبلوا بناتكم، وهذا وجد من خلال جلوسه مع ابنته البالغة نوعاً من الإثارة الجنسية تجاهها فأصدر لنا فتوى جديدة، وهذا ربما وجد في شكله أمام زوجته نوعا من اللاقبول منها فيريد أن ينتقم من المجتمع بفتواه التي تؤدي لنقض عقد الزواج في حالة ما إذا خلع ثيابه تماما أمامها، وهكذا يستمر هؤلاء بتغذية الشارع بفتاوى حسب الهوى والنفس والتجارب الشخصية الذاتية التي يعيشونها دون أن يكون لها حظ من كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم .

وهذا للأسف نتيجة التربية والتنشئة الخاصة والخاطئة التي عاشها هؤلاء لأننا للأسف نسمع دائما عن قصص العلماء أنهم كانوا في تنشئتهم وصغرهم متمردين على المجتمع تمردا أخلاقيا وكان بعضهم يمارس أنواع المحرمات متلذذا بالشهوات حتى إذا بلغ من العمر ما بلغ وجد في مهنة «عالم « أو «شيخ» أو «مفتٍ» مكانا مناسبا له فيبدأ في إنتهاج هذا الطريق ومازال في نفسه وفكره وغرائزة الكثير والكثير مما كان عليه في الماضي فتنصدم الهداية مع النزوات الذاتية فينتج لنا تشريعات شاذة وخارجة عن الإطار العقلي تماما .

- تجاربهم الشخصية الناتجة عن شذوذ فسيولوجي وسيكولوجي المنعكس في تعاملهم مع أقرب الأقربين إليهم يجدون فيها بابا من أبواب الفقة الإسلامي يجب تفقيه المجتمع للتعامل السليم وفق نهجهم هم وليس النهج القويم آخذين المجتمع للتعامل الشاذ مع المحيط به، غير مدركين بتاتا أنهم شواذ في هذه التصرفات والتعاملات والأفكار وهم من يجب أن يتم تعديلهم وتقويمهم ليعودوا إلى الطريق السليم وإن لم يكن هناك قدرة على ثنيهم عن الوقوع في الإغراء الحيواني مع المحارم الخاصة بهم فيجب أن يحجروا مجتمعيا ويبعدوهم عن أهاليهم وليس أن نبعد العالم كله عن محارمهم بفتوى تأتي في لحظة ما قبل غروب يوم وهو يرتشف الشاي يتأمل للعالم بأنه يمضي في العشوائية والانحدار الخلقي من منطلق أن المجنون يجد الجميع مجانين وهو العاقل الوحيد بينهم.

رجال الدين هم بشر في الأول والأخير يخطئون ويصيبون فإن اصابوا فلهم وإن اخطأوا فيجب ثنيهم عن الخطأ كون الخطأ المقدر من فتوى لهم قد يجر المجتمع إلى حالة من الهيجان والتخبط لذا وجب لزاما تعزير هؤلاء العلماء الذين يصدرون فتاوى شاذة مجتمعيا ودينيا وأخلاقيا وسحب مسمى عالم منهم وحتى محاسبتهم قانونيا، وعليهم أن يجعلوا من تجاربهم الشخصية وردود أفعالهم الذاتية تجاه الآخرين حبيسة نفوسهم وبيوتهم وألا يطلقوها للمجتمع على شكل «فتوى» ومنهاج قويم .